السياحة والتنمية المستدامة وإستراتيجيات النهوض بها في الجزائر

د.عبد الكريم بن خالد، جامعة احمد دراية أدرار- الجزائر
د.زهار جمال، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج- الجزائر

Tourism and sustainable development and strategies to promote them in Algeria

Dr .abdelkrimbenkhaled, University ofadrar, Algeria
Dr .Djamelzehar, University of Bordj BouArreridj, Algeria

ملخص: تعتبر التنمية عامة عملية راقية وواعية وعي القائمين على تجسيدها على أرض الواقع وذلك لما لها من اثر وعائد قيم على الأفراد ،المجتمعات والدول فهي تساهم في تحسين ظروف معيشة الإفراد والمجتمعات، التخفيض من حدة الفقر والقضاء على العزلة والتهميش وإعطاء الفرص لجميع أفراد المجتمع للمشاركة في اتخاذ القرار والتدبير، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات و التحديات الوطنية والدولية التي تعيق هذه العملية وتبعدها عن تحقيق رفاهية وسعادة المجتمعات وأفرادها, تتناول هذه الورقة البحثية الدور الهام الذي تلعبه التنمية المستدامة في القطاع السياحي على المستوى النظري والتطبيق وكذا أهم إستراتيجيات النهوض بالقطاع السياحي من منظور مؤسساتي على المستوى العالمي والوطني ومما تقدم ذكره، فإن هذه الورقة البحثية ستهتم بالتطرق إلى مختلف النقاط التالية: لتعريف بالقطاع السياحي والتنمية المستدامة إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر من منظور مؤسساتي.
الكلمات المفتاحية: التنمية، السياحة، التنمية المستدامة، مقومات التنمية المستدامة، إستراتيجيات النهوض بالقطاع السياحي الجزائري.

Abstract: General development and local development in particular,are considered upscale and conscious awareness of those at her portrayal on the ground process, That is because of their impact and return values on individuals, communities and nations are contributing to the improvement of the living conditions of individuals and communities, reduction of poverty and the elimination of isolation .marginalization and to give opportunities to all members of society to participate in decision-making and management. This paper discusses the important role of sustainable development of the tourism sector at the theoretical and practical level, as well as the most important strategies for the advancement of the tourism sector from an institutional perspective at global and national level From above mentioned, this article might be interested to address the following different points: Definition of the tourism sector and sustainable development, Promotion of the tourism sector in Algeria, based on an institutional strategy in perspective.
Keywords: Development, tourism, sustainable development, The components of sustainable development, Strategies to promote the tourism sector.

مقدمـــــة:

تعد السياحة واحدة من أكبر الصناعات نموًا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، باعتبارها قطاعًا إنتاجيًا يكتسي أهميةً كبيرةً في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرًا للعملات الصعبة، وإتاحة فرص التشغيل للأيادي العاملة، وهدفًا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية، إذ بلغت عائداتها مئات المليارات من الدولارات، وعدد السائحين مئات الملايين، بالإضافة إلى ذلك فهي تهم أطرافًا كثيرةً بما فيها مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، واتساع نطاق القطاعات والخدمات المعنية بها، وكذا ضخامة البنية الأساسية المطلوبة لدعمها (النقل، المصريف، المؤسسات المالية، مؤسسات الدعاية والتشجيع و الترويج...الخ).

وتطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات القومية، وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، وذلك من خلال تطبيق استراتيجية حكيمة وطموحة وفعالة، ترتكز من جهة على التجارب الناجحة في البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط وفي البلدان الأخرى، وترتكز من جهة أخرى على الترتيبات الوجيهة الواردة في ميثاق السياحة المستدامة الصادر سنة 1995 م، والذي يقضي بأنه ينبغي أن تكون السياحة المستدامة على المدى الطويل، غير مؤثرة في المجال البيئي وذات ديمومة من الناحية الاقتصادية.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، إلا أنّ الواقع السياحي في الجزائر لا يبعث على التفاؤل، إذ لم يرق هذا القطاع إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته جدٌّ محدودة، إذا ما قورنت ببلدان العالم بصفة عامة والبلدان المجاورة والشقيقة بصفة خاصة، فحجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع، تعتبر ضعيفة مقارنةً بكبر مساحة الجزائر. كما أن المجهودات التي بذلت في السبعينات لم تشهد استمرارية، وأن ظاهرة اللاأمن التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الماضية، زادت من عزلة الجزائر على المستوى الدولي، وبالتالي القضاء على الآمال التي كانت قائمة لإعادة بناء قطاع السياحة.

أولا.الإطار المفاهيمي للسياحة والتنمية السياحية المستدامة:

1.مفاهيم أساسية حول السياحة: تجسد السياحة نموذجا للعلاقات المختلفة بين شعوب العالم وحضاراتهم المتعددة وذلك لتبادل المعرفة والتقارب الفكري وإحلال التفاهم بين هذه الشعوب.، كما أنها تعتبر كبوابة تساعد على الإطلاع الفكري والتنوع الحضاري والثقافي وحتى الإقتصادي، لهذا من الضروري إعتبارها كعنصر فعالا في التغيير الإجتماعي وتطوير العلاقات بين أفراد الجيل الواحد وحتى الأجيال القادمة.

1-1 ماهية السياحة:

1-1-1 تعريف السياحة : تعرف السياحة بأنها سفر الإنسان أو ترحاله أو قيامه برحلة للإقامة مؤقتًا ولفترة محدودة في مكان آخر بعيد عن مكان إقامته الأصلي سواء في بلده أوفي بلد أجنبي، بغرض الترويح الذهني و/أو الجسمي، وهي تتأثر بعدة عوامل كالمواصلات، ودخل الفرد

وثقافته ودرجة تحضره، الموقع، البيئة، وتوافر المعالم السياحية(محمد إبراهيم عراقي ، فاروق عبد النبي عطا الله ،2015، ص04).

كما أنها تمثل جميع أشكال السفر والإقامة للسكان غير المحليين، وإنتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد، على أن لا يكون الهدف من وراء ذلك الإقامة الدائمة أو العمل أو الدراسة أو مجرد العبور الدولة الأخرى(عثمان محمود غنيم و بنيتا نبيل سعد، 2003، ص 22-23).

ومن جهة أخرى يمكن أن تكون السياحة عبارة عن إستخدام محدد لوقت الفراغ ولكل أشكال الإستجمام، وأنها تشمل معظم أشكال السفر، وما هي إلا حركة مؤقتة للسكان أو للناس إلى مناطق معينة خارج مناطق سكناهم وإقامتهم الدائمة، بحيث تشمل جميع النشاطات التي تمارس في المناطق المستهدفة وكذلك جميع الخدمات والتسهيلات التي تم توفيرها لممارسة هذه النشاطات عثمان محمود غنيم و بنيتا نبيل سعد، 2003، ص23).

ويمكن أن تعرف السياحة على أنها تشمل أشكال السفر المرتبطة بالمهنة والعلاج والسياحة المهنية وسياحة النقاهة، وكذلك كل أشكال السفر الحر الذي يهدف إلى الإستجمام والترفيه بالمفهوم العام(مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، 2001، ص47).

وهي مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما، وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان، وهذه العلاقات والخدمات تكون ناجمة عن التغيير المؤقت والإرادي لمكان الإقامة دون أن يكون الباعث على ذلك أسباب العمل أو المهنة(ماهر عبد العزيز توفيق، 1997، ص21-22).

ومن خلال العديد من التعاريف المقدمة للتعريف بالسياحة فإنه يمكن إعتبارها على أنها عبارة عن حركة ونشاط إجتماعي، ثقافي وإقتصادي يقوم به العديد من الأفراد بإختلاف جنسياتهم وأعمارهم ومستوياتم المادية، شرط أن تكون لمدة تزيد على أربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد، ويكون الهدف من وراء ذلك مجرد الترفيه والإستجمام.

كما أن محاولات العديد من المتخصصين للوصول إلى تعريف دقيق للسياحة، تشير إلى أن جميعها تتفق على أن هناك عنصرين أساسيين يحددان السياحة هما " الإنتقال و الغاية ".

1- **2 خصائص السياحة:** تأسيسيا على التعاريف السابقة التي توضح بأن السياحة تشمل كافة الأنشطة التي تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتقديم مجموعة من الخدمات المختلفة للسياح، فإن هذه التعاريف تؤكد على خصائص السياحة التالية(سعيد محمد المصري، 2001، ص23):

-أنها من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الإقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة.

-نطاق المنافسة التي يتحرك فيه القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، لهذا فهو أيضا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية.

-مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها

الدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية.

إضافة إلى خصائص أخرى نذكر منها(أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف، 1999، ص14):

-السوق المستهدف لقطاع السياحة هو سوق متنوع الخصائص والإنتماءات والأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني الدولة الواحدة إلى مواطني الدول الأخرى.

-كل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة، لأنها كلها تشترك في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

-أثر هذا القطاع على القطاعات الأخرى يأخذ طابع تأثير المضاعف أي أن هذا الأثر يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة.

-عدم إمكانية إحتكار المقومات السياحية في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات السياحية النادرة، إضافة إلى صعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة.

3-1 أنواع السياحة: يعد قطاع السياحة من أهم قطاعات النشاط الإنساني في الدولة الحديثة، وهناك عدة أنواع للسياحة طبقاً للمعايير التي تُؤخذ في تصنيف السياح وفيما يلي نذكر أهمها:

1-3-1 أنواع السياحة على أساس الموقع والحدود: هناك نوعان أساسيان هما: سياحة دولية (خارجية) وهناك سياحة داخلية (محلية) وهناك نوع آخر يُعرف بالسياحة الإقليمية: كإقليم أميركا اللاتينية وشرق آسيا.

1-3-2- أنواع السياحة على أساس فترة إقامة السائح وخصائص المنطقة السياحية: هناك سياحة دائمة: وهي سياحة تتم على مدار السنة (سياحة ثقافية، دينية) وهناك سياحة موسمية: تقتصر على فترة من السنة كالسياحة الصيفية أو الشتوية.

1-3-3- أنواع السياحة على أساس مناطق الجذب السياحي: توجد ثلاثة أنواع هي:

سياحة ثقافية: وتشمل هذه السياحة زيارة الأماكن التاريخية والمواقع الأثرية والدينية والمتاحف، وهذه

السياحة غالباً ما تكون دائمة إذا ما توافرت الظروف المناخية الملائمة لحركة السياح وتنقلاتهم.

سياحة طبيعية: وهي سياحة متعددة الوجوه (مناخية ، نباتية ، طبيعية ،عامة) ومتنوعة الأغراض (ترويحية ،علمية، إستشفائية) ولكن يُعد المناخ عنصرها الأساسي ومحركها الفعّال.

سياحة اجتماعية: وهي سياحة متعددة الجوانب، فهي سياحة علاقات اجتماعية وسياحة ترويح وترفيه عن النفس وربما تكون سياحة المدن ضمن هذه السياحة.

1-3-4-أنواع السياحة على أساس الهدف: هناك سياحة ترويحية، وسياحة ثقافية، وسياحة علاجية، ودينية، ورياضية، وسياحة المؤتمرات، وسياحة رجال الأعمال.

1-3-5- أنواع السياحة على أساس التنظيم: هناك ثلاثة أنواع سياحة عائلية أو فردية وقد تكون جماعية (مجموعات سياحية).

1-3-6-أنواع السياحة على أساس أعمار السياح: هناك ثلاثة أنواع أيضاً هي: سياحة الشباب بين (16-30)سنة، وسياحة الناضجين بين (30-60) سنة، وسياحة كبار السن (المسنين) أي

سياحة من تجاوز 60 سنة وسياحة هؤلاء تزداد أهميتها كلما ازداد الوعي الصحي وطال عمر الإنسان.

1-3-7-أنواع السياحة حسب وسيلة النقل: هناك السياحة الجوية عن طريق الطيران، والسياحة البرية عن طريق السيارات والقطارات، والسياحة البحرية عن طريق السفن واليخوت، وهناك نوع جديد من السياحة يُسمى سياحة الفضاء وهذه السياحة محصورة حتّى الآن ببعض الأشخاص القلائل جداً حيث تكلف الرحلة ملايين الدولارات. (رحيم حسين، 2014، ص26).

ثانيا. مفاهيم أساسية حول التنمية السياحية المستدامة:

1- الاستثمار في راس المال البشري:

منذ تحول الاقتصاد من صناعي يعتمد على الآلة إلى اقتصاد المعرفة المبني على المعرفة الكامنة في عقول الأفراد، اتجهت معظم الدول إلى الاهتمام أكثر بزيادة مهارات ومعارف أفرادها، في وقت أصبحت فيه المعرفة هي السلاح ومن امتلكها فهو صاحب القوة الاقتصادية، ومن هنا زادت قيمة الأفراد على اعتبار أنهم أكثر الاستثمارات أهمية، وتوجيه اهتمام الدول نحو ما تملكه من رأس مال بشري، لأنه مصدر أي إبداع أو ابتكار ونجاح السياسات والاستراتيجيات المتبعة.

لقد شاع استخدام مصطلح رأس المال البشري في الستينات على يد (scholtz)، حيث نظر لرأس المال البشري على أنه كل ما يزيد من إنتاجية العنصر البشري كالمهارات المعرفية والتقنية المكتسبة من خلال العلم والخبرة، وعلى الرغم من أهمية رأس المال البشري و دوره الفعال في المجال السياحي فهو يختلف كل الاختلاف عن رأس المال المادي بشكل أساسي كونه غير مادي بطبيعته، وخير مثال على ذلك أن المعرفة المتخصصة التي اكتسبها الطبيب أو المهندس تعتبر نوعا من أنواع رأس المال البشري الذي بدونه لا يمكن إنتاج تلك الخدمات المتخصصة، كما تعتبر المهارة التي اكتسبها الحداد أو النجار نوعا آخر لرأس المال البشري لأنها تمكنه وخلال نفس الفترة الزمنية من إنتاج كمية أكبر مقارنة مع شخص آخر أقل خبرة في المجال نفسه ويرى(Stewart) أن رأس المال البشري "هم الأفراد الذين يملكون المعرفة والمهارات والقدرات والخبرات والاعتقادات والمواقف (Teresa,2005,p18) . ويعبر رأس المال البشري عن المعرفة، المهارات، وغيرها من الصفات الموجودة في الأفراد ولها صلة بالنشاط الاقتصادي(Gallié, 2012,582)، كما يشير رأس المال البشري إلى قيمة المعرفة والموهبة التي تتجسد في الأفراد، ويمثل كذلك معرفة الكيف (المعرفة الإجرائية)، القدرات، المعرفة الموهبة، المهارة، الاتجاهات والإبداع(Sontos,2010,p18) . .

أما الاستثمار في رأس المال البشري فيندرج تحت مفهوم الاستثمار العام، وهذا حتم على الدول الاهتمام بجوانب التنمية البشرية كي يتفادوا بأن لا يكون الفرد مصدر عجز وعبئ على الدولة بل مصدر تمويل وإيراد وعنصرا منتجا فضلا عن مساهمته في بناء الواجهة الاجتماعية للسياحة للدولة، فاحتلت معايير ومؤشرات التنمية والاستثمار في رأس المال البشري مساحة واسعة من إستراتيجيات الدول التي لديها رغبة حقيقية للاستثمار في رأس المال البشري في المجال السياحي هذا الأخير الذي يعرف على أنه "الإنفاق على تطوير قدرات ومهارات ومواهب

الأفراد على نحو تمكنه من زيادة إنتاجيته، وبالتالي فإن الاستثمار في رأس المال البشري يتطلب وجود خطة مسبقة تحدد الهدف من الاستثمار في هذا المورد وما هي المقومات الأساسية اللازمة لنجاحه. ويمكن تعريفه بأنه "استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع طاقته الإنتاجية وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات التي تحقق الرفاهية للمجتمع كذلك لإعداده ليكون مواطنا صالحا في مجتمعه. كما يعرف الاستثمار في رأس المال البشري على أنه "مجموعة المفاهيم والمعارف و المعلومات من جهة، والمهارات والخبرات من جهة ثانية، والاتجاهات والسلوكات والقيم من جهة ثالثة، التي يحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية، والتي تساهم في تحقيق الإنتاجية وبالتالي تزيد من المنافع والفوائد الناجمة عن عمله (Gallié, 2012, p583).

2- العلاقة بين الثقافة والتنمية:

إذن العلاقة بين الثقافة والتنمية هي علاقة عضوية، وإن دور الثقافة في التنمية الشاملة هو أساسي. فتحسين ظروف العيش الإنساني لم يعد يترجم فقط بزيادة المداخيل، بل يفرض تحسيناً مستمراً لنوعية الحياة نفسها، كما يفترض تطلّعاً إلى قيم جديدة. هذا البحث المستمر عن القيم هو بالنتيجة مسار ثقافي يعبّر الفرد من خلاله عن كرامته الأساسية وتساويه مع الآخرين عبر الاتصال والخلق وإعطاء معنى للحياة. فعند تناوله لنظم تقسيم العمل الدولية، يذكر Korny أن "كل المعايير المادية وغير المادية للشرائح الاجتماعية العالمية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حتى يتمّ احتواء كل وجوه التنوّع والتعددية الموجودة في العالم الثالث.

لعل أفضل تأكيد على حاجة التنمية إلى الثقافة ما نلاحظه في التعريفات التي أعطيت لكلا المفهومين. فالثقافة تعبير يتميّز بمرونته ونسبته، وقد أعطي للثقافة أكثر من مئة وخمسين تعريفا (Bennett , 1984,p78).

في البداية كانت الثقافة تعني فقط التراث ومجموعة العادات والتقاليد لدى جماعة معيّنة كما كانت تشمل الأعمال الفنية لهذه الجماعة. ثم توسّع المفهوم حتى أصبحت الثقافة تتعلّق بكل جوانب حياة الإنسان. ولكن لا يصح أن ننظر إلى الثقافة كمجرّد معلومات وتراكم للمعرفة، بل هي مجموعة من المواقف الحيّة والمتحرّكة. ويبدو أن أفضل تعريف أعطي لها ما جاء في إعلان مكسيكو أثناء انعقاد مؤتمر اليونيسكو للثقافة عام 1982وهو: "ان الثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته،وهي التي تجعل منه كائناً يتميّز بالإنسانيّة المتمثّلة والقدرة على النقد والالتزام الأخلاقي. وعن طريق الثقافة نهتدي إلى القيم ونمارس الاختيار وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه والتعرّف على ذاته والبحث من دون ملل عن مدلولات جديدة وحالات إبداع ، في الإطار عينه أعطيت عدة تعريفات للتنمية لعل أهمها ذلك الذي خرج به المؤتمر العالمي للتربية المنعقد في جنيف في أيلول سنة 1992. "التنمية تعني في آن معاً التطوّر،التغيّر في الحالة القائمة،التقدّم، الاغتناء والتفتّح. وتُقاس التنمية ليس فقط بازدياد الإنتاج كمّاً ونوعاً، بل أيضاً بالتحسُّن الذي تحمله إلى الإنسان وإلى طريقه حياته ،كذلك أعطى المؤتمر تحديدا للتنمية الثقافية إذ قال عنها أنها اغتناء بالثقافة، تقوية لأشكال التغيير الثقافي، وعملية لنشر الثقافة عن طريق

توفير الظروف المناسبة للإنتاج وللإبداع وتوفير الظروف لامتلاكها. وهكذا أضحت الثقافة إحدى المعطيات الرئيسة، إن لم نقل الأساس، لكل سياسة تنموية،اجتماعيةاقتصادية كانت أو تكنولوجية علمية بحت.

أخيرا إن الحديث عن العلاقة بين الثقافة والتنمية هو أيضاً حديث عن المستقبل،وتحديدا مستقبل الخطط التنموية ودور الأجيال الشابة في تحقيقها، ولا غلوّ في القول أن الثقافة تلعب دورا حيويا في حركة التغيير وتنمية المجتمع عن طريق بناء المواطن الصالح الواعي والحكيم.

وعليه لا يمكن لمجتمع اليوم أن يتطور وينتمي إلى الغد، أي أن يضع نفسه في خدمة الإنسان وشروطه ورغباته المادية والمعنوية، إلا إذا تمكن ذلك المجتمع من استيعاب كامل للعلوم والتقنيات، وكل ذلك يتطلّب التفكير في المناهج الدراسية وفي المسارات الهادفة إلى ترجمة أهداف التنمية في الدول المعنية إلى خيارات حقيقية، وهنا يأتي دور ما يسمى بالسياسة الثقافية الناتجة عن تفاعل ما بين المؤسسات الثقافية الرسمية وغير الرسمية، المحلية والدولية، في بلورة آفاق جديدة تكون المشاركة الشعبية والشبابية الواسعة إحدى أهم قواعدها، وفي رأي (غسان تويني) فإنه "لا استقامة للديمقراطية خارج الإطار الثقافي والخلق الفكري الذي هو منظار المستقبل للذين ينظرون دائما إلى المستقبل.

3. التنمية المستدامة:

وعرفها قاموس ويبستر webster كما يلي: "هي تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أوكليا، وعرفها وليم رولكزهاوس w.ruckelshaus، مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها :"تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة ، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان و ليستا متناقضتان.

أما في ما يخص التنمية السياحية المستدامة فهي المحور الأساسي في إعادة التقويم لدور السياحة في المجتمع، لهذا سنتطرق لمفهومها وأهدافها وأساليب تطبيقها:

4- مفهوم التنمية السياحية المستدامة: تعرف التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية.

وعرفها الإتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية سنة 1993 التنمية السياحية المستدامة على أنها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية، كما تعرف على أنها التنمية التي تقابل وتشبع إحتياجات السياح والمجتمعات الضيفة الحالية وضمان إستفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الإقتصادية والإجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية وإستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية(محمد إبراهيم عراقي ، فاروق عبد النبي عطا الله ،2015، ص4).

والجدول يوضح المقارنة بين التنمية السياحية المستدامة والسياحة التقليدية:

جدول رقم (1):مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة :

أوجه الإختلاف	التنمية السياحة التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
من حيث الخصائص:	تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل
	قصيرة الأجل	طويلة الأجل
	ليس لها حدود	لها حدود وطاقة إستيعالية معينة
	سياحة الكم	سياحة الكيف
	إدارة عمليات التنمية من الخارج	إدارة عمليات التنمية من الداخل عن طريق السكان المحليين
من حيث الإستراتيجيات:	تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط شامل ومتكامل
	التركيز على إنشاء البناءات	مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض
	برامج خطط لمشروعات	برامج خطط لمشروعات مبنية على مفهوم الإستدامة.

المصدر: (محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله، دس،، ص5. بتصرف)

5- مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة: إن الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلى تعاظم دورها في التنمية من حيث تشجيع الاستثمار في إنشاء المشروعات السياحية في إطار الإعفاءات الضريبية على واردات السياحة، كما ستوفر فرصا مهمة لمساهمة الدول في إنشاء مشاريع البنى التحتية، خاصة في ظل مفهوم الإستدامة، وتتمثل مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة في النقاط التالية حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمعات.

-تلبية الإحتياجات الأساسية للعنصر البشري والإرتقاء بالمستويات المعيشية.

-تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الإستفادة من الموارد البيئية والدخول.

-خلق فرص جديدة للإستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتنوع الإقتصاد.

- زيادة مداخيل الدولة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية.

- تحسين البنى التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة.

- الإرتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء.

- الإرتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية.

- مشاركة المجتمعات المحلية في إتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع.

- التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية.

- إيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية على السياحة.

- الإستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة.

6- أساليب تطبيق مبادئ ومعايير التنمية المستدامة: تعد التنمية السياحية أحد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للدولة لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وخلق فرص مدرة للدخل، فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لجميع أفراد المجتمع.

حيث تشير الدراسات إلى أن نظريات وفلسفات التنمية السياحية المستدامة تظل على هيئة مسلمات إذا لم تتوفر لها مقومات أساسية عند تنفيذ مخططات التنمية السياحية، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه تطبيق التنمية السياحية المستدامة إلا أنه لا يوجد خلاف على أهمية تبني مبادئ الإستدامة لإدارة وحماية الموارد الطبيعية. (محمد إبراهيم عراقي ، فاروق عبد النبي عطا الله ، 2015، ص05).

كما أنه من الضروري لإنجاح التنمية السياحية المستدامة في المستقبل تكييف الأجهزة والمنظمات القائمة على النشاط السياحي مع التغيير للأسلوب الذي يحقق الإستدامة للنشاط السياحي بمختلف أنواعه.

ويعتبر مفهوم أفضل ممارسة لإدارة بيئية بمثابة الأسلوب الأمثل للإستجابة للتغيير وما يتطلبه من إعادة هيكلة للعمليات المختلفة، كما أنه يعتبر الإطار الشامل الذي يقدم المعايير البيئية المختلفة التي من خلالها يتم تحقيق الجودة البيئية والإرتقاء بمستوى التخطيط والتنمية في المناطق السياحية، ويهدف مفهوم أفضل ممارسة لإدارة البيئة إلى(محمد إبراهيم عراقي ، فاروق عبد النبي عطا الله، 2015، ص6):

- الإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية مثل الأرض، التربة ، الطاقة والمياه وغيرها.
- العمل على خفض نسب التلوث بأشكاله المختلفة ، الصلبة والسائلة والغازية.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية النباتات والحيوانات والنظام الإيكولوجي.
- الإبقاء على التراث الثقافي بأشكاله المختلفة من عادات وتقاليد وتراث معماري وغيرها.
- المشاركة المحلية لكافة طوائف المجتمع في عمليات التنمية مع العمل على تكامل الثقافات المحلية.
- إستخدام العمالة والمنتجات المحلية.
- التقليل من المواد الكيماوية الملوثة للتربة.
- وضع سياسة تراعي الشروط البيئية في كافة مراحل التنمية السياحية.
- الأخذ بعين الاعتبار شكاوي السائحين.

كما نشير في هذا الصدد أن هناك مداخل عديدة لمفهوم أفضل ممارسة لإدارة البيئة مثل فرض مبالغ مالية وغرامات نقدية على المنشآت التي تلوث البيئة (المدخل القانوني)، إضافة إلى التشريعات والتعليمات المتعلقة بإستخدام الموارد السياحية فضلا عن توفير الهيكل الإداري الذي يحقق ذلك (المدخل الإداري)، وكذلك ضرورة إستخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة في إدارة العمليات السياحية (المدخل التكنولوجي)، وأخيرا المدخل الثقافي من خلال قياس إتجاهات المجتمعات المضيفة تجاه السياحة.

ثالثا. استراتجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر:

من ضمن المشاريع الكبرى التي يتضمنها المخطط ومنه الإستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة، إنجاز سبعة أقطاب سياحية بحلول 2025، بالإضافة إلى إنجاز 20 قرية سياحية وحدائق ايكولوجية ذات بعد سياحي تتوزع على التراب الوطني، وهي نماذج سياحية تسمح بهيكلة الإقليم وتحسين الوجهة السياحية للجزائر، تشمل مجموعة من القرى السياحية بدرجة امتياز وعددا من التجهيزات ومرافق الإيواء ومختلف النشاطات، بشكل يتناغم مع ما يتضمنه مشروع تنمية الإقليم، وتستجيب هذه الأقطاب.

ويصل عدد المشاريع الاستثمارية الخاصة بإنجاز القرى السياحية، 20 قرية موزعة على كل من الطارف وعنابة وبجاية بومرداس وتيبازة وسكيكدة ووهران والعاصمة وتلمسان وتميمون، تضاف لها ثلاث حدائق "دنيا بارك" وهي من نوع الحدائق الايكولوجية ذات البعد السياحي، بكل من العاصمة ووهران وعنابة، ويفوق إجمالي عدد الأسرة المزمع توفيرها بمختلف هذه القرى، 52 ألف سرير(رحيم حسين وآخرون، 2014، ص55).

وحسب المختصين فإن الجزائر التي كانت سنوات السبعينيات مقصدا سياحيا عالميا هاما ستسترجع مكانتها بشكل كبير ومتميز خاصة وأنها مدرجة حاليا حسب المنظور السياحي في خانة الوجهات السياحية غير المكتشفة، هذا المنظور الذي يأخذ بعين الاعتبار توجه السياح إلى اختيار الوجهات الجديدة غير المكتشفة وهوما من شأنه إعطاءالجزائر درجة امتياز في استقطاب السياح العالميين وربما تصدر قائمة الدول السياحية(رحيم حسين وآخرون، 2014، ص55).

الإستراتيجية السياحية كذلك بالأرقام والاحصائيات ، فقد بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، في إعداد إستراتيجية بعيدة المدى من أجل تطوير قطاع السياحة ، وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان:" مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعًا جديد في آفاق 2013.

ومن أهداف هدا البرنامج (وزارة السياحة، 2013، ص12) تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية ، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية. هذا، بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزيد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية، فالتدفقات السياحية خلال الفترة 2008 و 2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية 10%، أعيد تعديلهـا سنويًا بنصف نقطة 0.5 % ابتداءً من سنة 2008 ، وبناءً على التقديرات السابقة والاستقرار المرحلي لدخول السياح الأجانب، فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب 3.100.000 سائح، منهم 1900.000 سائح أجنبي.

و قد اهتم هدا المخطط برفع طاقات الإيواء عبر المرحلة الممتدة ما بين 2004 و 2007، والمرحلة مـا بين 2008 و 2013 كما يلي:

المرحلة ما بين 2004-2007: أنجز فيها حوالي 55000 سرير، بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وتم تسجيل 387 مشروع في طور الانجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز بحوالي 75 %، وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير.

المرحلة ما بين 2008-2013: تم تسجيل طاقة إيواء ستكون أكثر من 60000 سرير، المتوسط سنوي قدره 10000 سرير، ومنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاءها في نهاية 2002، والطاقات التي تم توقعها للمرحلة 2004-2017 هي 55000 سرير، والمرحلة الممتدة بين 2008 و 2013 هي 60000 سرير، أي بمجموع كلي قدره 187000 سرير في آفاق 2013.

وفيما يخص الاستثمار السياحي في المرحلة ما بين 2004 و 2013 سيصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري، وأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي آفاق 2013 تتمثل فيما يلي(وزارة السياحة، 2013):

التهيئة والتحكم في القطاع السياحي: يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم انجازها خلال الفترة 2002 و 2003، والتي تمثلت في الانجازات التالي:

-استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 فيفري 2003(الجريدة الرسمية رقم 11، 2013).

- المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، وتنويع العرض السياحي، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.

قانون متعلق باستغلال الشواطئ: ويهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية: جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19، والمتعلق باستغلال الشواطئ بما يلي:

-مناطق التوسع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط أو جعل السياحة ذات المردودية أكثر.

- الموقع السياحي، فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجـــائب أو خصائص طبيعية، أو بناءات مشيدة عليه.

- منطقة محمية، وهي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي.

وفي المستقبل القريب، تخطط الوزارة الوصية إلى استقبال 11 مليون سائح، وهذا ما يتطلب إستراتيجية حكيمة من أجل جعل الجزائر مقصد سياحي من الدرجة الأولى، إن إختيار هذه الفترة الزمنية لم تحدد عفويًا بل لا بد من أخذ الوقت الكافي، من أجل تشجيع الشراكة مع ذوي الخبرات الواسعة في الجزائر وعبر العالم، والذين يريدون الاستثمار في الجزائر في ميدان السياحة، بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات وبرامج جد مغرية معمول بها حاليًا في بلادنا .

خاتمة:

تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية لا بأس بها، سواء كانت طبيعية أو بشرية، أو حتى مادية في الظروف الراهنة، إلا أن عدم التركيز على هذا القطاع والاهتمام به، جعله قطاعًا هامشيًا، هذه الإمكانيات كان قد إعترف بها حتى المستعمر أنداك، وإهتم بها وشجع على الاستثمار فيها، وبالتالي الشيء الذي يقال عن القطاع السياحي في الجزائر، أنه يشكوا التهميش من القائمين عليه، خاصة وأن الظروف الراهنة ملائمة جدًا، وهذا ما نتمناه.

فعودة استدباب الأمن كفيلة بإعادة الاعتبار لهدا القطاع، والوصول به إلى مصاف القطاعات السياحية في البلدان الأخرى، وخاصةً البلدان الشقيقة التي لا نقل عنها شانًا في الإمكانيات السياحية, التركيز على القطاعات المرافقة لقطاع السياحة مع ضرورة استخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نمواً التي تمتلك المصادر والموارد السياحية, كما يجب نشر الوعي السياحي بوساطة وسائل الاتصال الجماهيرية من تلفاز وإذاعة وصحافة بهدف تثقيف الجماهير بحملات إعلامية مركزة لإظهار أهمية السياحة اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً وبيئياً وصحياً وسياسياً ... الخ. كذلك وجب تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق من خلال وضع نظام لتشجيع الاستثمار السياحي في مختلف الأقاليم والمناطق, كما يجب تنويع الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي والفندقي كالإعفاءات من الضرائب خصوصا في بداية افتتاح المشاريع، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي تحتاجها، و تقديم القروض الطويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية والفندقية المحلية.

قائمة المراجع:

1.أحمد ماهر،عبد السلام أبو قحف(1999)، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي، ط 1 الإسكندرية، مصر.

2.الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 2003/02/19.

3.وزارة السياحة(2013)، تطور قطاع السياحة للعشرية 2004-2013، ط1، الجزائر.

4.محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله(2015)، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية "دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية"، المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، السيوف الإسكندرية، مصر.

5.مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ(2001) مبادئ السفر والسياحة، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

6.ماهر عبد العزيز توفيق(1999)، صناعة السياحة، ط1, دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

7.سعيد محمد المصري(2001)، إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية " المفاهيم والإستراتيجيات، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

8.عثمان محمود غنيم و بنيتا نبيل سعد(2003)، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

9.رحيم حسان، مانع وآخرون(2014)، السياحة والتنمية السياحية، ط1، دار جيطلي، برج بوعريريج, الجزائر.

10.Bennett, Le Roy A(1984), International Organizations, New Jersey:Prentice-hall

11.Church.Dennis (1991),building sustainable communities: An opportunity and a vision for afuture that-works , http://www.ecoiq.com/dc-products/prod_futurethatworks.html

12.Gallié, E .P., Legros .D, Firms' human capital, R&D and innovation: a study on French firms, Journal Empir Econ, N: 43, 2012,.

13.Geis .d, and Kutzmark .T, devloping sustainable communities –the future is now, centre Of excellence for sustainable development, http://www.freshstart.ncat.org/articles/future.htm

14.Schly, s and laur, joe(1997), the sustainability challenge, Pegasus communications, inc, Cambridge.

15.Santos, H. et al, The Influence Of Human Capital On The Innovativeness Of Firms, International Business & Economics Research Journal ,Vol9, No9, September 2010

16.Teresa Torres cornas, Mario Aria –oliva(2005), E-human Resources management: managing knowledge people, Idea group Publishing , united states of America.